



## **انتهاكات تركيا لسيادة الأمن المائي للعراق وسوريا**

ديسمبر ٢٠٢٠

تقرير التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

يعد نهر دجلة والفرات مصدراً حاسماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتركيا وسوريا والعراق وإيران . وانعكس التنافس على المياه في احتدام الخلافات بين تلك الدول والاضطرابات الشعبية المحلية والتدفقات الجماعية للنازحين داخلياً . كما يهدف نظام المجرى المائي العابر للحدود ويلعب دوراً استراتيجياً وهاماً في النزاعات العنيفة الأخيرة التي أثرت على المنطقة ، مما يسלט الضوء بشكل أكبر على الأهمية الجيوسياسية الإقليمية للحوض .

إلى جانب النزاعات على المياه ، كان نهر دجلة والفرات موقعاً لنوع محدد جداً من الجوانب الأمنية المتعلقة بالمياه على مدى العقد الماضي دور المياه كأصل إستراتيجي وأداة قوية أثناء الصراع العنيف والحرب. هذه الظاهرة ليست جديدة ولكنها أصبحت ذات صلة من نوع خاص في النزاعات الأخيرة في سوريا والعراق حيث تم استخدام الموارد المائية كسلاح ، وتم استهداف البنية التحتية للمياه وتحول توفير إمدادات المياه إلى وسيلة تجنيد لاكتساب الشرعية السياسية ، اكتسب تسليح المياه اهتماماً بارزاً عندما بدأ ما في استخدام المياه بشكل متكرر ومهيج كسلاح في سوريا .

و يتعرض الأمن المائي للدول المتشاطئة في حوض نهر دجلة والفرات إلى الإهيار بشكل متزايد ، كما فشلت الإتفاقيات الثلاثة بين الدول المتشاطئة في تخصيص المياه؛ كما أن التطوير المائي الهائل في جنوب تركيا يهدد بخفض مياه سوريا علي نهرالفرات بأكثر من ٤٠ % ، والمياه العراقية بأكثر من ٨٠ % .

### تقديم:

لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي كان يعاني من التضخم الكبير وسوء الإدارة تحاول تركيا أن تقوم بعملية تنموية وتطويرية اقتصادية كبيرة وذلك خلال فترة قصيرة ، وبالفعل قد حققت خطوات هامة وقفزات اقتصادية كبيرة في ذلك المجال ، إلا أن هذه العملية تفقد مشروعيتها طالما كانت على حساب جيرانها والدول المتشاطئة معها أو مخالفة للقانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية .

و تهدد خطط التنمية الأخيرة من جانب دولة تركيا بحرمان المياه المستخدمة تاريخياً من دول المصب ( سوريا والعراق )، كما تمتلك الحكومة العراقية مفهوم خاطئ واستبدادي للسيادة ، إذ هي تدعي ان مصادر المياه هو حق مكتسب لها لأنها تنبع من أراضيها ، كما بالفعل بدأت تركيا حالياً في انتاج الطاقة جراء بناء السدود خصوصاً سد اليسو الذي تم بناءه حديثاً ، بعد مرور مايقرب من ٥٠ عام علي مشروع سد الجاب الذي يتضمن ٢٢ سد و ١٩ محطة لتوليد الطاقة، مما يجعل ذلك السد من أكبر السدود الموجودة في البلاد وسيمنح تركيا السيطرة علي تدفقات المياه في نهر دجلة.

و يواصل الرئيس التركي انتهاكاته ضد الدول العربية ولكن تلك المرة اختار العراق وسوريا ، ومنذ توقيع الاتفاقات مع الدول المتشاطئة لم تلتزم تركيا بشكل كامل بها، حيث قامت خلال فترات متلاحقة بقطع المياه وأيضاً تقليل كميات المياه الواردة إلى سوريا والعراق، وبالنسبة للسياسة التركية الحالية، وعدم وجود اتفاقية واضحة حول نهري الفرات ودجلة، من الوارد أن تستمر تركيا في تقليل كميات

المياه الواردة من نهر دجلة والفرات إلى سوريا والعراق، لتغطية النقص المتوقع لديها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نتائج قد تؤثر سلباً على البلدين ، حيث أصبحت تركيا الآن مهووسة بأعمال المياه ، لا سيما تطوير المياه في جنوب الأناضول وحوض نهر دجلة والفرات .

ومؤخراً قد تزايدت الاتهامات لتركيا باستخدام السدود والمياه سلاحاً في مشاركتها في الحروب التي تشهدها المنطقة، كما في سوريا والعراق ، بالإضافة إلى ليبيا، وهي تضخ كميات المياه التي تنبع من أراضيها، وذلك عن طريق التحكم بها من خلال عدد من السدود أكبرها في تركيا هو سد أتاتورك على الفرات الذي يعد ثاني أكبر سد في الشرق الأوسط، وأحدثها هو سد إليسو الذي تم افتتاحه في عام ٢٠١٨ ، على نهر دجلة ، وقد أدى بناء السد إلى انخفاض حصة العراق من مياه النهر بنسبة ٦٠٪. كما جاء بتقارير إعلامية.

وقد رفضت تركيا اعتبار نهري دجلة والفرات ذات طابع دولي ، إذ صممت على أنهما نهريين ومخالفين للقوانين الدولية المنظمة و عابران للحدود ، الأمر الذي يعتبر أحد أبرز نقاط الخلاف بين سوريا وتركيا، قبل أن يوقع البلدان اتفاقية ١٩٨٧ اتفاقاً مؤقتاً بعد صراع أمني شكلت قضية الأكراد أحد أبرز عناصره.

وحسبما جاء بالاتفاق فإنه ينصح بأن تسمح تركيا بمرور ما لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، على أن تمرر سوريا للعراق ما لا يقل عن ٥٨ % من هذه الكمية إلى العراق بموجب اتفاق تم توقيعه .

### التشريعات والاتفاقيات بشأن قضية مياه نهر دجلة والفرات :

مرت قضية نهر دجلة والفرات بعدة اتفاقيات لحسم الوضع المائي في الدول المتشاطئة وإيجاد حل وإيقاف لتركيا من انتهاكاتها واستخدام المياه كسلاح ضد سوريا والعراق :

تتضمن معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦ بموجب المادة ٦ من الاتفاقية ٦ بروتوكولات ، ناقش البروتوكول الأول تنظيم جريان مياه دجلة والفرات وكذلك روافدهما أيضاً ، ويتأكد حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهريين تؤمن إنسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.

عقدت أول جولة لتبادل ونقل المعلومات و البيانات و وجهات النظر بين سوريتة و العراق و تركيا عام ١٩٦٢ ، و تعرف كل طرف على وجهة نظر الآخر، واستمرت عقد جولات فنية بين عواصم الدول الثلاث بالتناوب خلال الفترة اللاحقة ولم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية.

عام ١٩٧٥ بناءً على مباحثات اللجنة الفنية المشتركة ووساطة البنك الدولي، قسمت حصة البلدان الثلاثة بنسبة الثلث من متوسط وارد النهر السنوي.

تمكن الجانب العراقي من توقيع بروتوكول مع تركيا عام ١٩٨٠ نص على "ضرورة التوصل لاتفاق على اقتسام مياه نهر الفرات خلال مهلة لا تتجاوز شهر فبراير ١٩٨٢ م" و تشكلت لجنة لهذا الغرض ( و دعيت سوريا إليها ) و بدأت سلسلة من الاجتماعات بعدها خلال الأعوام اللاحقة ولم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية إلى أن توقفت أعمال اللجنة في أكتوبر ١٩٩٢ م بسبب تعنت الجانب التركي.

خلال زيارة " أوزال " رئيس وزراء تركيا إلى دمشق، عام ١٩٨٧ تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني، تنظم المادة السادسة منه الحصص بين سوريا وتركيا بشكل مؤقت حتى الانتهاء من ملئ سد أتاتورك عام ١٩٩٣ م، ثم تعود حصة تركيا إلى الثلث، والتي تحصل بموجبها سوريا على معدل تدفق لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب بالثانية من مياه نهر الفرات" ما يعادل ٥٠ % من واردات نهر الفرات سنوياً.

وقد قامت سوريا عام ١٩٨٩ بتوقيع اتفاقية مع العراق بأن تكون حصة العراق الممررة لدي الحدود السورية العراقية قدرها ٥٨٪ من مياه الفرات في حين تكون حصة سوريا من المياه ٤٢٪ من مياه نهر الفرات وبذلك تكون الحصة من النهر كالتالي :

الدولة	الحصة السنوية
تركيا	١٥,٦ مليار متر مكعب
العراق	٩,١ مليار متر مكعب
سوريا	٦,٦ مليار متر مكعب

أما في عام ١٩٩٤ قامت سوريا بتسجيل الاتفاقية المؤقتة المعقودة مع تركيا عام ١٩٨٧ لدى الأمم المتحدة وذلك لضمان الحد الأدنى من حق سوريا والعراق في مياه نهر الفرات ، بسبب استغلال تركيا لواقع العراق وسوريا المضطرب فإن الحصة التي تصل إلى سوريا و العراق اليوم أقل بكثير .

#### موقف دول الإتفاقية والموقف الدولي من قضية مياه دجلة والفرات :

##### • الموقف التركي من قضية مياه دجلة والفرات :

ذكر توركت اوزال الرئيس التركي السابق في عام ١٩٩١ ، قائلاً ومهدداً للعراق " اذ لم تقوموا بتصدير النفط إلى تركيا فلم نصدر لكم المياه". كما قال عند زيارته للعراق " ان النقص الموجود في العراق من المياه الذي عبر سوريا يجب حل تلك المشكله مع سوريا. وذلك محاوله للتفرقه ولتكوين عداوة بين البلدين , حيث ان البلدين هما أساس القضية".

وجاء في مذكرة السفارة التركية إلى وزارة الخارجية السورية لسنة ١٩٩٥، وذلك رداً على مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية الملاحظات الآتية :

• تعد تركيا حوض دجلة والفرات حوضاً مائياً واحداً، وهما رافدان لنهر واحد هو شط العرب. ولهذا فإنها لا تعتبر تحويلها مجرى بحيرة ، ولكن هي المنبع الدائم لنهر دجلة، إلى حوض الفرات بواسطة نفق خاص لسقي السهول في الجهة الشمالية المعاكسة، بأنه تلاعب بمجرى دجلة.

حتى ولو اعتبرت تركيا دجلة والفرات نهريين منفصلين ، فإن تركيا لن تعترف بهما كنهريين دوليين ، وإنما تعتبرهم نهراً عابراً للحدود. وتعترف تركيا المجرى الدولي، بأنه مجارٍ تقع إحدى ضفتيها ضمن حدود دولة، وتقع الضفة الأخرى ضمن حدود دولة أخرى، ليمر خط الحدود في منتصف المجرى المائي، أما المجرى أو النهر العابر للحدود فسوف يكون خاضعاً للسيادة المطلقة للدولة التي ينبع منها.

وبناء على ما سبق فإن من حقها أن تتصرف في كمية المياه التي تمنحها للدولة الحوضية الأخرى، بينما تستخدم هي ما تشاء لسد حاجتها من مياه النهرين حاضراً ومستقبلاً.

• ترفض تركيا مبدأ انقسام مياه نهرا دجلة والفرات أو توزيعهما ، وقد اقترحت بديلاً عن ذلك مبدأ تخصيص استخدام المياه، وأنه وفقاً لأبحاث تمت علي بعض مشاريع الري والزراعة في البلاد المتشاطئة، تعتمد في ذلك على دراسات فنية واقتصادية تنتهي إلى منح الأولوية لاستثمار المياه في مشاريع الري وفق مبدأ الاستعمال الأمثل للمياه .

• تقوم السياسة التركية المائية على حق السيادة المطلقة لتركيا على مواردها المائية في حوضا نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، مما يفسر تصرفها بشكل مطلق بمياه النهرين، ومن خلال تشييد السدود والمشاريع الإروائية والزراعية، ولا تزال مستمرة بنهج مقارب، من دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة معها .

مما سبق، نعلم أن تركيا لا توافق على عقد اتفاقيات ثنائية مع العراق وسوريا تتعلق بالحصص المائية أو تقسيم المياه، بحجة أن القانون الدولي لا يجبرها على ذلك.

• الموقف السوري والعراقي من قضية مياه دجله والفرات :

تؤكد سوريا بأن دجلة والفرات هما نهرا دوليان ، و تنطبق عليهما قواعد القانون الدولي من حيث انقسام المياه ، وأيضاً حوض الفرات يعتبر مستقل عن حوض دجلة، وكونهما يلتقيان في شط العرب، لا يجعل منهما حوضاً واحداً بل هما منفصلين عن بعضهما .

كما تؤكد سوريا على مبدأ تقسيم مياه نهر دجلة والفرات، وأن هذا الأمر حق من الحقوق ، ويجب أن يتم ذلك من خلال اتفاقيات بين الدول المتشاطئة ، وأن ما يصل حدودها أو حدود العراق من مياه دجلة و الفرات ، ليس هبة من أحد، بل هو حق شرعي طبقاً للقوانين و الأعراف الدولية، ووفق بروتوكول عام ١٩٨٧ الذي تم توضيحه مسبقاً الموقع بين تركيا وسوريا .

كما أنه قد طالبا السلطات العراقية والسورية من تركيا زيادة التصريف السنوي لاحقاً من (٥٠٠) إلى (٧٠٠) متر مكعب لعدم كفاية المياه لتلبية احتياجاتهما، ولقد رفض الأتراك تلك الطلب، ولكن الرئيس التركي من ١٩٩٣ الي عام ٢٠٠٠ (ديميريل) له رأي اخر هو أن كمية ٥٠٠ متر مكعب هي كمية عالية بحد ذاتها، وتعتبر رقماً عشوائياً وافق عليه توركت أوزال ، وهي تفيض عن حاجة سوريا والعراق، الا أنه وفقاً لبروتوكول ١٩٨٧ الذي يحكم العلاقة المائية بين البلدين لايمكن التراجع عنها .

على أثر تحديد حصة سوريا والعراق من نهر الفرات، وعدم التمكن من الضغط على تركيا لزيادة الحصة ، وأيضاً على أثر الطلب المتزايد على الماء في حوض الفرات في العراق، مما يزيد من الضغط على سوريا لإطلاق مياه الفرات للعراق، بدأت سوريا بمشاريع للري على دجلة سواء باستغلال المناطق القريبة من حوض دجلة، وخصوصاً تلك المناطق الواقعة بين مجرى دجلة وروافد الخابور، أو محاولة تحويل جزء من مياه دجلة إلى المجرى الرئيسي للفرات أو إلى رافده في سوريا الخابور، كذلك نقل بعض مياه الفرات إلى حوض دمشق .

### موقف العراق من المياه المشتركة

يتلخص موقف العراق من المياه المشتركة في النقاط التالية :

- إن نهر دجلة والفرات هما نهران دوليان أيضاً وذلك نفس الموقف السوري السابق ذكره، طبقاً لتعريف النهر الدولي المتفق عليه دولياً .
- إن نهر دجلة والفرات هما نهران منفصلان من خلال حدود هيدرولوجية واضحة لكل منهما.
- ضرورة عقد اتفاق ثلاثي بين الدول المتشاطئة ( تركيا وسوريا والعراق ) لقسمة عادلة ومعقولة للمياه من خلال الالتزام بقواعد قسمة المياه والانتفاع المنصف الذي تستند إلى القانون الدولي وبما يضمن الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة في العراق.
- ضرورة الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلب الحفاظ على البيئة النهرية وما يتبع ذلك من وجوب إتخاذ إجراءات واحتياطات لمنع ومكافحة التلوث في مياه نهر دجلة والفرات من جراء المشاريع الإروائية والزراعية والمخلفات الأخرى.
- رفض إعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لمخالفة ذلك قواعد القانون والعرف الدولي.

موقف وزير الموارد المائية تجاه الأزمة المائية:

كان لوزير الموارد المائية موقفاً صارماً تجاه الازمة المائية كما يلي :

يرى وزير الموارد المائية " الجنابي " أن الضرر الأكبر للسود علي العراق سيكون في الموسم المقبل، موضحاً أن العراق سوف يعمل على إجراء اتفاقية مع الحكومة التركية لمساعدتها وتزويدها بحصة مائية كافية، وذلك بعد انتهاء مدة الاتفاقية الأولى التي عقدت في يناير الماضي لتأجيل بدء تخزين المياه إلى يونيو الحالي.

وكانت وزارة الموارد المائية العراقية قد قررت بأن تمنع زراعة عدد من المحاصيل الزراعية في البلاد، بينها الأرز، بسبب احتياجه للماء الكثير وبسبب موجة الجفاف التي تضرب العراق موضحة أن الأولوية في خطة الوزارة ستكون لتأمين مياه الشرب والأغراض الصناعية، ولزراعة ما يقارب أكثر من ٥٠٠ ألف دونم من الخضروات.

#### الموقف الدولي من قضية مياه دجلة والفرات

نظم القانون الدولي عملية الإستغلال للأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة حيث صدرت معاهدات واتفاقات بين الدول تنظم استخدام المياه الدولية ونشرت الأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ ما يزيد على ٢٥٠ معاهدة تنظم استخدام المياه الدولية تحت عنوان النصوص التشريعية وأحكام المعاهدات الخاصة باستخدام الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة .

و حتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت لا توجد هناك اي مشاكل سياسية أو اقتصادية بشأن استخدام مياه نهري دجلة والفرات بسبب وقوعهما من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية ، إلا أنه وبعد تفكيكها وانفصال كل من العراق وسوريا عن سيادتها بعد الحرب العالمية ، اختصت تركيا بالمنبع والمجرى الأعلى لنهري الفرات ودجلة ، وسوريا بالمجرى الأوسط للفرات، والعراق بنهر دجلة والاوسط والأدنى والمصب .

ولفتت إلى إن الاتفاقيات الدولية تؤكد حق سوريا في الحصول على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات، إلا أن سوريا تحصل حالياً على ما يقل عن ٢٠٠ متر مكعب في الثانية.

وقد جاء بتقرير صدر مؤخراً من المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة أن منسوب المياه في نهرا دجلة والفرات يتراجع بمعدل غير مسبوق ما قد يسفر عن نزوح اجباري لتجمعات سكانية عراقية بالكامل .

كما تم إصابة العديد من العراقيين بالأمراض نتيجة نقص المياه والتلوث والمستويات المرتفعة من الملوحة ، ودفعتهم إلى الخروج في مظاهرات عنيفة في ٢٠١٨ في أنحاء جنوب العراق، وأرسل العراق الكثير من الرسائل إلى تركيا بشأن خطتها الخاصة بسد إليسو، وفق ما ذكر الحمداني، إلا أن أنقرة ردت فقط بالكثير من الأعدار.

### الصمت الدولي تجاه انتهاك تركيا لسيادة الأمن المائي للعراق:

هناك غياب للمراقبة الدولية وخرق للاتفاقيات الثنائية، حيث أوضح الخبير المائي (عبدالله الأحمد)، أن تركيا تستخدم الماء كسلاح في الحرب ضد سوريا والعراق، وقال أن أخطر ما تقوم به تركيا هو أنها تحاول أن تعتبر الماء سلعة تجارية وهذا ضد القوانين والأعراف الدولية، حيث أن الاتفاقيات الدولية تشدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حاجات الدول من الماء وتحظر على تركيا في هذه الحالة، اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بسوريا والعراق.

كما رفضت تركيا أيضاً التوقيع على أهم الإتفاقيات التي تعمل على تنظيم هذا المجال خاصة استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية وقد أُلغيت الاتفاقية مبدأ السيادة المطلقة على جزء من المياه الواقع ضمن أقاليم الدول المعنية .

كما قال فون لوسو ، خبير الأمن المائي في معهد كلينجينديل ، وهو مؤسسة فكرية هولندية للعلاقات الدولية ، إن الدولة التي مزقتها الصراعات شهدت تدهور بنيتها التحتية المائية على مدى عقود من الإهمال وأضرار الحرب ، وأضاف أن بناء سدود جديدة على مدى عقود في المنبع في تركيا وسوريا وإيران أوقف بعض تدفق نهري دجلة والفرات التي تعتمد عليها البلاد .

### موقف الأحزاب والنواب من الصمت الدولي وتصعيد القضية إلى الأمم المتحدة:

يوجد عدد من الأحزاب والنواب العراقيه قاموا بالفعل بالاهتمام بتلك القضية وتصعيدها على المستوى الدولي ، وأبرزهم كتلة (الفتح) بزعامة العامري، وكتلة دولة القانون بزعامة نائب رئيس الجمهورية المالكي ، كما دعوا إلى مقاطعة البضائع والمنتجات التركية ، وأيضاً كانت هناك دعوات إلى التظاهر السلمي من جانب بعض الكتل أبرزهم تيار التصدي والمتحدون وتأييد الحلول الدبلوماسية للحكومة العراقية ضد مايفعله الجانب التركي من انتهاكات واسعة على المياه وبناء السدود التركية على نهري دجلة والفرات .

نواب أنقرة اتهموا بشن حرب مياه على العراق ، مؤكدين في هذا الصدد أن تركيا تتعامل مع العراق وفق مبدأ المقايضة وهو الماء في مقابل النفط ، لذا يجب التعامل معها وفق القوانين الدولية، وتقديم شكوى ضدها للمنظمات الدولية ، وعدم التعامل معها، ووقف العلاقات التجارية والاقتصادية، وفيما يتعلق بالجانب العراقي طرد السفير التركي لدى العراق للضغط عليها من أجل اعطاء حصة العراق المائية .

وقد طالب النائب الدهلكي بتحريك القضية دولياً ، محذراً من انفجار الشعب إزاء السياسات الخاطئة التي تتخذ من قبل الحكومة . ومؤكداً أن العراق لا يزالوا يبحثون عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، حتى صدموا بالبحث عن بدائل لمياه نهر دجلة التي انتهكتها وحجزتها الحكومة التركية خلف سد إليسو، والتي أيضاً ستتسبب بانهيار لديمومة الحياة .

كما قال النائب الدهلكي أن العراق وشعبه وقع ضحية مؤامرات داخلية وخارجية، ولم يرق لبعض الدول أن يخرج العراق من تلك الأزمات، فأرادت أن تدخلنا في أزمات أخرى للانتقام والنيل من تلك البلد وشعبه العظيم، فذهبت كل من تركيا وإيران بقطع الأنهر وفروعه المشتركة مع العراق لإحداث فوضى بين أبناء تلك البلد، والتأثير على قوة العراق لتحقيق اهدافها .

وحمل دول الجوار مسئولية الكارثة الإنسانية التي سيتعرض لها العراق من جراء قطع وتقليل مناسيب الأنهر عليه، والحكومة ووزارة الخارجية مسئولية عدم إبرام اتفاقيات دولية تحكم العلاقة المائية بين الدول المتشاطئة ، وبما يضمن الحفاظ على حصة العراق من نهري دجلة والفرات وفروعه المرتبطة مع دول الجوار.

كما انتقد النائب محمد ناجي، زعيم كتلة مؤسسة بدر النيابية، تركيا مؤكداً أنها لا تعترف بحقوق العراق التاريخية وأيضاً بنهر دجلة، ولا قواعد واتفاقيات القانون الدولي .

وعلي جانب آخر هاجم النائب عن كتلة المواطن العكيلي، وقال إن سد إليسو سوف يؤثر بالسلب على الحياة في العراق مطالباً باللجوء للمجتمع الدولي للضغط على تركيا، كما دعا البعض الي مظاهرات امام السفاره التركية منتقدين ملء تركيا سد إليسو وتسببه في تقليل وقطع مناسيب المياه في نهر دجلة، ورفعوا شعارات بينها "قطعكم لمياه نهر دجلة جريمة إبادة للشعب العراقي "

وتم تقديم بعض الحلول من النواب العراقيون للحكومة العراقية لحل مشكلة الأزمة المائية :

منها تكوين لجنة مختصة لمعرفة الأسباب والأضرار والنتائج المترتبة من وراء تلك الأزمة، مع تخصيص جزء من إيرادات الدولة من جانب الحكومة العراقية لمواجهة تلك الأزمة في الوقت العاجل .

وفي غياب اتفاق دولي، ليس من الواضح ما هي مسؤوليات تركيا تجاه حق العراق من المياه. إلا أن الحمداني أكد أن هناك قوانين واتفاقيات دولية يمكن للعراق اللجوء إليها إذا اقتضت الضرورة ذلك، للضغط على تركيا .

كما أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بين الدول المتشاطئة تتعلق بتقسيم مياه نهري دجلة والفرات الدوليين واستخداماتهما بما يضمن الحقوق المكتسبة للعراق يرجع لعدد من الأسباب لعل من أهمها ضعف الخبرة التفاوضية لدي الجانب العراقي في مجال المياه والتعامل مع الأزمة المائية، وعدم مواكبتها للتطور والتقدم الذي يتم في هذا المجال، واختلاف الأسس القانونية والسياسية التي يتحجج بها الطرفان ، بشأن دولية حوضي دجلة والفرات ، كما أن المعاهدات والاتفاقات والبرتوكولات والمحاضر التي وقعتها تركيا مع كل من العراق وسوريا لم تحقق أي تطور واضح بشأن تحديد الحصص المائية لدول الحوض .

تركيا تستخدم المياه لتحقيق أطماعها في سوريا والعراق:

أهم المشاريع المائية التركية:

اقامت تركيا عدداً من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات ، دون أخذ اذن أو متابعة مع الجانب العراقي وفقاً لقواعد واتفاقيات القانون الدولي ، لذلك كان لتلك المشاريع آثار سلبية على العراق وشعبه وتتاثر السياسة المائية التركية تجاه العراق باعتبارات داخلية وخارجية واستراتيجيات إقليمية ، ولعل من أهم هذه الاعتبارات، مشاكل الحدود السياسية بين تركيا والعراق، ومسألة الأكراد، وحقوق التركمان. ومنها:

<p>هو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات والهدف من انجازه هو تخزين المياه بمقدار ٧,٣٠ مليار م ٣ ، وتوليد الطاقة الكهربائية بإنشاء محطة كهرومائية سعة 1340 ميكاواط.</p>	<p>سد كيبان ١٩٧٤</p>
<p>يقع إلى الجنوب من سد كيبان على نهر الفرات بمسافة ١٦٦ كم و يبلغ ارتفاعه ١٧٣ متر وهو ثاني أكبر سد في تركيا، قدرته التخزينية ٥,٩ مليار م. والهدف الرئيسي من إنشائه هو أيضا الحصول على الطاقة الكهربائية حيث يضم السد محطة كهرومائية بسعة ١٨٠٠ من وحدات توربينية سعة كل منها ٣٠٠ ميغاوات، (٧٠) و يبلغ معدل إنتاجه السنوي من الطاقة الكهربائية ٥,٧ مليار كيلووات/ ساعة</p>	<p>سد قرة قاية ١٩٨٧</p>
<p>وهو رابع أكبر سد في العالم وأكبرها في تركيا، حيث تبلغ طاقته التخزينية ٥,٤٨ مليار م من المياه، ويصل ارتفاعه إلى ١٧٩ متر وهو يبعد بمسافة ٢٠٠ كم إلى الجنوب من سد قرقايا وتفصله عن الحدود السورية ٦٥ كم. وأهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة، فهو يضم محطة كهرومائية ذات ثمانى وحدات (٧٢) توربينية قدرتها الكلية ٢٥٢٠ ميغاوات، وتنتج طاقة سنوية قدرها</p>	<p>سد اتاتورك ١٩٩٢</p>

<p>٩,٨ مليار كيلووات/ ساعة ، كما يهدف السد إلى ري مساحات واسعة من الأراضي الجديدة.</p>	
<p>يعد أكبر نفق إروائي في العالم ، يبلغ طوله ٤,٢٦ كم وقطره 5,7 م ، وهو عبارة عن نفقين متوازيين ، يرتبط هذا المشروع بسد أتاتورك اذ يأخذ المياه من خزان سد أتاتورك لنقل مياه الفرات إلى سهول أوراقة وحران.</p>	<p>نفق شانلي أورفا ١٩٩٠</p>
<p>ولعل من أهم سدوده هو سد أليسو . ومشروع (سدا ١٩ ) محطة كهربائية لإرواء ٧,١ مليون دونم أي ماء الكاب إذ يتضمن إنشاء (٢٣ و) يقارب ثلث الأراضي المروية في تركيا ، و ٤,٢٧ مليار كيلو واط سنويا. أي حوالي نصف إنتاج الطاقة الكهربائية الكلية المنتجة في تركيا.</p> <p>إن هذا المشروع يشكل خطورة كبيرة على مياه نهري دجلة والفرات إذ ستخفض مياه دجلة القادمة من تركيا من ١٧ مليار متر مكعب إلى ٥,١٣ مليار متر مكعب وستخفض مياه الفرات القادمة إلى سوريا والعراق من ( ٥,٢٨-٥,٣٢ ) إلى ( ٥,١٣-٥,١١ ) مليار متر مكعب..</p> <p>إن النقص الحاصل في حجم المياه المتدفقة إلى العراق سوف يعيق استغلال بقية الأراضي الصالحة للزراعة في العراق.</p> <p>إن أكثر من (٦ ملايين عراقي موزعين على امتداد نهر الفرات سيعانون من شحة المياه وان أكثر من (٣ ملايين دونم</p>	<p>مشروع سد الكاب (GAP)</p>

من الاراضي الزراعية الخصبة سيلحقها الضرر.

على الرغم من أن مشروع السدود التركي من الممكن أن يحمل مزايا لتركيا ، إلا أن ظاهرة بناء السدود لها تأثير كبير على الإقليم والبيئة في بلاد المنطقة، وسوف تتسبب في آثار سلبية كثيرة للغاية لكل من سوريا والعراق و إيران ، حيث سيؤدي إلى تدمير الأراضي الزراعية والجفاف أيضاً، وانقطاع التيار الكهربائي نتيجة عدم القدرة على توليد الكهرباء من السدود ، ونفوق الأسماك والثروة الحيوانية والتصحر، فضلاً عن الغبار والملوثات الجوية، و حدوث ظاهرة الرياح الرملية.

ولم يقف خطر السدود التركية عند هذا الحد، فإن انهيار هذه السدود كفيل بجرف قرى ومدن بأكملها، حيث نجد أن أضرار السدود التركية قد طالت المواطنين الأتراك أيضاً الذين يعيشون قريباً من مناطق السدود حيث اضطروا للهروب بعيداً عن أراضيهم .

وأبرز تلك السدود علي نهر الفرات هي : «سد أتاتورك - سد البعث - سد الطبقة - سد تشرين - سد حديثة - سد كيبان - سد الرمادي - سد الفلوجة»، أما على نهر دجلأبرزها : (سد اليسو- سد الموصل -سد باودش -سد سامراء-سد الكوت)

مشروع التنمية التركي والآثار المترتبة علي البلدين : (gab)

يشكل مشروع جنوب شرق الأناضول مخططاً كبيراً لتطوير الطاقة الكهرومائية والري من أجل تطوير نهري الفرات ودجلة. وكان أول من بادر إليه مصطفى كمال أتاتورك في ثلاثينيات القرن العشرين. أنشأ إدارة دراسات الكهرباء في عام ١٩٣٦ للتحقيق في إمكانية استخدام المجاري المائية لتوليد الطاقة. وفي وقت لاحق، أنشأ "مشروع كيبان" مراكز مراقبة على نهر الفرات. وفي عام ١٩٥٤، أنشئت المديرية العامة للأشغال الهيدروليكية التابعة للدولة، التي أصبحت الآن تابعة لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية، من أجل إدارتها .

ويعمل المشروع علي التغطية من الناحية الجغرافية منطقة جنوب شرق الأناضول المكونة من ٩ مدن أساسية (ديار بكر وغازي عنتاب وأديمان وكيلس وماردين وسيرت وشانلي أورفة وشرناق) بحيث تبلغ مساحتها الإجمالية ٧٥,١٩٣ كيلومتر مربع بما يوازي ٩,٧٪ من المساحة الإجمالية لتركيا، كما يصل عدد السكان في تلك المنطقة ٨,٨ مليون نسمة تقريبا نسبته ١٠,٨٪ من سكان تركيا، وتبلغ مساحة الأراضي ٧,٥ مليون هكتار، ٤٣,٦٪ منها مخصصة للزراعة (٣,٢٩٠,٥٧٥ هكتار)، و ٢٩,٤٪ منها مخصص للمراعي (٢,٢١٤,٤٧٣ هكتار)، و ١٩,٢٪ منها غابات (١,٤٥١,١٨٥ هكتار) .

اما الجانب الصناعي وصل عدد المناطق الصناعية الكبرى التي تم إنشاؤها في إطار المشروع إلى ١٧ منطقة، ضمت ما يقرب من ٢٠٥٠ شركة , فيما وصل عدد العاملين فيها إلى ما يقرب من ١٧٠,٠٠٠ شخص ، ووصل عدد المناطق الصناعية الصغرى التي تم افتتاحها ٣٥ منطقة ضمت ما يقرب من ٩٦٠٠ منشأة .

ويشمل مشروع جنوب شرق آسيا حوالي ٢٢ سدا و ٢٥ مشروعا للري و ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية. وينقسم المشروع إلى ١٣ مشروعا فرعيا رئيسيا، ٧ منها تقع على نهر الفرات و ٦ على نهر دجلة. وفي منطقة الفرات، تشكل منطقة الفرات السفلى أكبر مشروع فرعي يشمل سد أتاتورك وأنفاق أنل لوروا إلى جانب خمسة مشاريع فرعية أصغر حجما .

مع ذلك، فهذا المشروع أيضاً بؤرة للجدل. ويدعي السكان الأكراد في تركيا، الذين يمثلون ٩٠ في المائة من السكان الذين يعيشون في المنطقة المتضررة من الفجوة، أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الموعودة لم توثي ثمارها بعد، وأن الفجوة هي مجرد محاولة أخرى من جانب أنقرة لتقويض هويتهم العرقية. وفي الوقت نفسه تجادل سوريا والعراق بأنهما لم تُستشارا بشأن المشروع، إذ يحذر الخبراء من أن الأمن الغذائي وإمدادات المياه في مصبات الأنهار سيتأثران سلباً بالسدود والخزانات الجديدة .

تتمثل الأهداف الإنمائية العامة لمشروع جنوب شرق آسيا في ما يلي :

- تعزيز الإنتاجية وفرص العمل في المناطق الريفية .
- تعزيز قدرات استيعاب السكان في المراكز الكبرى في المنطقة .
- المساهمة في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتشجيع الصادرات كأهداف وطنية عن طريق الاستخدام الكفء للموارد في المنطقة .
- تنمية وإدارة موارد المياه والأراضي للري وكذلك للاستخدام الحضري والصناعي .
- تحسين استخدام الأراضي عن طريق الأخذ بإدارة أفضل للمزارع وممارسات زراعية وأنماط محاصيل أفضل بري مليوني هكتار جديد من الأراضي، مما قد يجعل تركيا مصدرا للسلع الزراعية.
- تحسين الخدمات الاجتماعية ومرافق الهياكل الأساسية الحضرية لتلبية احتياجات السكان المحليين على نحو أفضل

واجتذاب الموظفين المؤهلين وإبقائهم في المنطقة .

- توسيع الرقعة الزراعية وتوليد الكهرباء عبر بناء ٢١ سداً ونفقاً على مجري نهر الفرات ودجلة .

وجاء في البيان الحكومي الرسمي أن من المتوقع أن يستغل المشروع ٣٠ في المائة من مجموع الإمكانيات المائية لتركيا، وروي ١,٧ مليون هكتار من الأراضي، وإنتاج ٢٧,٥ بليون كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية سنويا بطاقة منشأة تبلغ ٧٤٨٥ ميغاواط .

وركز التخطيط الأصلي لمشروع جنوب شرق آسيا في المقام الأول على المرافق الكهرومائية، وشمل فيما بعد مشاريع ري. والواقع أن التعديلات الأخيرة والتوسع في برنامج جنوب شرق الأناضول يعيد تعريف المشروع باعتباره برنامجاً إنمائاً إقليمياً اجتماعياً واقتصادياً، ويؤكد على احتياج تركيا إلى تحويل جنوب الأناضول من "مجتمع متخلف" إلى مجتمع قائم على النمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي. وقد تصدى هذا أيضاً للشواغل الأمنية الدولية .

## بناء السدود وتأثيره على سوريا والعراق :

### أولاً: بناء السدود وتأثيره على دولة العراق :

بينما تقوم تركيا ببناء سدود جديدة، تترادى الضغوط على العراق الذي يجد نفسه مضطراً لإنفاق مليارات الدولارات من أجل تشييد البنى التحتية اللازمة لحماية أمنه المائي والغذائي من طمع دولة المنبع .

ويواجه العراق خطر جفاف نهره التاريخيين دجلة والفرات بالإضافة إلى بوار أراضيه الزراعية نتيجة السدود التي تبنيها إيران وتركيا، كما يواجه خطر العطش وجفاف نهره التاريخيين دجلة والفرات، فضلاً عن الجوع وبوار أراضيه الزراعية نتيجة سياسات بناء السدود المجحفة التي تتبناها الجارتان إيران وتركيا .

ويؤكد وزير الموارد المائية العراقي الحمداني لوكالة الأخبار الفرنسية لفرانس برس ، إن كميات المياه الواردة من تركيا وإيران انخفضت بنسبة ٢٠٪ نتيجة بناء العديد من السدود والمشاريع على نهر دجلة والفرات ، وأن الوزارة عملت "على وضع استراتيجية لتقييم وضع العراق في ملف المياه الي ١٥ سنة قادمة أي الي عام ٢٠٣٥ ، تتضمن سيناريوهات عدة لأسوأ الاحتمالات، وقد شدد على ضرورة أن تكون مياه الشرب مؤمنة بالكامل على الأقل.

كما ان الأملاح ارتفعت نسبتها في الأعوام الأخيرة بسبب انخفاض منسوب المياه، "تزحف على أرضه من مياه الخليج، وذلك سوف يؤدي إلى أن المزارعين سوف يتكون الأراضي بسبب تحولها الي بور .

كما أشار مسئول في الحكومة العراقية الى شح المياه الذي يواجهه العراق منذ سنتين، وسبب تقليص مساحة الحصاد الزراعي في العراق من ١٥ مليون دونم وعدت بها الحكومة إلى ٣ ملايين فقط وحذر من أنه "قد لا نحصل على مياه الشرب والاستخدام البشري خلال الأعوام ٢٠٢٥-٢٠٣٠ ولا نرى مستقبلاً مع تركيا في ملف المياه ولا خيار أمام الحكومة إلا بالضغط من خلال الملف الاقتصادي لا غير .

يستهلك سكان العراق البالغ عددهم ٤٠ مليون نسمة الآن ٧١ مليار متر مكعب من المياه. وفي ٢٠٣٥ سيصل عدد السكان إلى أكثر من ٥٠ مليوناً فيما من المتوقع أن تنخفض المياه السطحية الى ٥١ مليار متر مكعب سنوياً بعد إكمال كل المشاريع خارج الحدود . بحسب إحصاءات الحكومة

وتطبيقاً علي ماسبق شكوى المزارع العراقي من تأثير السدود علي الأراضي الزراعية :

على مر السنين ، قدم العراق وسوريا العديد من الدعاوى التي تتهم تركيا بالتسبب في نقص المياه. حيث يواجه المزارعون في جنوب العراق صعوبات جمة تدفع الكثيرين إلى اليأس. عليوي الشمري ، مزارع أرز يعيش في الديوانية جنوب بغداد ، يقول: "أكثر من ٥٠ بالمائة من العائلات التي تعمل كمزارعين تركوا قراهم وذهبوا إلى المدينة". كان الشمري يزرع الأرز في مزرعته التي تبلغ مساحتها ٤٠ هكتاراً ، لكن الجفاف قلصها إلى ٥ هكتارات فقط. ويشير إلى أن "الأراضي التي كانت ذات يوم مزارع خضراء تحولت الآن إلى صحراء". كما اتهمت

سوريا تركيا بإطلاق المياه الملوثة بشكل فعال ، بحجة أن الانقطاعات في المياه أدت إلى زيادة خطيرة في تركيبات البراز على الفواكه والخضروات المروية ، مما أدى إلى تفشي الكوليرا بشكل حاد . وقد ساهم التلوث وزيادة مستويات الملوحة في الأنهار ، كما يقال ، في انخفاض حاد في صيد الأسماك ، وهو مصدر مهم للغذاء وسبل العيش .

ومن أبرز السدود التي اقامتها تركيا علي نهر دجلة بالقرب من قرية اليسو :

### ثانياً :سد اليسو وتأثيره علي العراق :

يثير مشروع سد اليسو المفترض إقامته على نهر دجلة في جنوب تركيا، جدلاً دولياً كبيراً ، تباينت فيه المواقف وردود الأفعال الدولية ما بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة ، بسبب ما يترتب عليه من آثار سلبية لا ينحصر نطاق تأثيرها على العراق وسوريا فقط بل ستؤثر علي الخليج العربي أيضاً ، فقد أكدت الدراسات الفنية التي أجريت في العراق مؤخراً.

يقع سد إليسو على بعد حوالي ٥٦ كيلومتراً (٣٥ ميلاً) في اتجاه مجرى نهر حسن كيف ، ومن المتوقع أن يوفر سد إليسو الذي يبلغ ارتفاعه ١٣٥ مترًا (٤٤٠ قدمًا) ١٢٠٠ ميجاوات من الكهرباء (حوالي ١,٥ في المائة من إجمالي قدرة تركيا على توليد الطاقة). السد جزء من مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا والذي يتكون من ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية و ٢٢ سدا على نهري دجلة والفرات. تم تصميم هذا الجهد للمساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي واستقلال الطاقة في البلاد. ولكن ستكون هناك تكلفة أيضا .

وهو رابع أكبر سد في تركيا ، سد إليسو و سيساهم ٢,٨ مليار ليرة تركية (٤١٢ مليون دولار) في الاقتصاد التركي و سيساهم في تنمية الجنوب الشرقي ، ومن المتوقع أن يولد ٤,١ مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء سنويًا , كما يعد سد إليسو أحد أكبر مشاريع الري والطاقة في تركيا ، حيث سيحتوي على ستة توربينات عند اكتماله لتعزيز التنمية في المنطقة , هو الجاب وهو مشروع تم تنفيذه في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول من حيث الحجم ثاني أكبر سد في تركيا بعد سد أتاتورك ، الذي تبلغ سعة خزانه ٤٨ مليار متر مكعب من المياه واكتمل في عام ١٩٩٢ .

كما ستبدأ تركيا في ملء السد على نهر دجلة، بما يهدد دولة العراق بالجفاف، حيث إن ملء السد، الذي سيؤثر على حصة العراق من مياه نهر دجلة، سيؤدي إلى أضرار بالغة بسبب الجفاف، قبل أن ترسل تركيا وزير فيسلر أر أوغلو كمبعوث عن أنقرة إلى العراق، لبحث الأمر مع المسؤولين العراقيين. وقال مسئول من هيئة الأعمال الهيدروليكية التركية، رفض ذكر اسمه، لوكالة الأنباء الألمانية في العام الماضي إن بوابتين من بوابات السد أغلقتا، وسيبدأ ملء المياه في اقرب وقت .

يحجز سد إليسو المياه من نهر دجلة , وسيخلق خزانًا يغطي ١٩٠ كيلومترًا مربعًا (٧٤ ميلًا مربعًا) من الأرض ,و عندما يقترب الخزان من السعة ، فإنه يغمر بشكل شبه كامل حسن كيف ويؤدي إلى تشريد أكثر من ٧٠ ألف شخص , اضافه الي ذلك سيقفل السد إمدادات المياه لسوريا والعراق .

في حالة اتمام السد سوف ينخفض الوارد المائي لنهر دجلة من ٢٠,٩ مليار في السنة تقريبا , اي نسبة الإنخفاض ستكون بمعدل ٤٧٪ من المعدل الطبيعي وذلك سوف يؤثر علي جميع المجالات سواء كانت الزراعيه او الصناعيّه او حتي في مجال الطاقه .

وشهد سد اليسو تكلفه استثماريه بلغت مايقرب من ١٢ مليار ليره تركيه وو وفقاً لبيان سابق لوزير الزراعة والغابات بكير باكديمييرلي ، أنتجت ٥٨٧ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في تركيا ، والتي دخلت جميعها في الخدمة في السنوات الـ ١٨ الماضية ، ٨٩٥ مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء ، مما ساهم بنحو ٢٣٣ مليار ليرة تركية اقتصاد البلاد .

وزادت الطاقة المولدة في أكبر ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية في تركيا - سدود أتاتورك وكاراكايا وسدود كييان - بنسبة ١.٦٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨ ، وساهمت السدود الثلاثة بأكثر من ٤٠٠ مليار ليرة تركية في الاقتصاد التركي منذ افتتاحها .

كما ساهم سد أتاتورك وحده بأكثر من ١٥٠ مليار ليرة تركية في الاقتصاد التركي على مدار ٢٦ عامًا ، وفقاً لبيانات ٢٠١٩ ، بينما حقق سد كاراكايا ٩٣,٨ مليار ليرة تركية للاقتصاد منذ افتتاحه .ساهم سد كييان ، ثالث أكبر محطة للطاقة الكهرومائية ، بمبلغ ١٥٧,٣ مليار ليرة تركية في أكثر من ٤٥ عامًا ، كما ستبلغ مجمل المساحات الزراعيه التي ستحرم من تجهيزات المياه في القطر بعد تشغيل السد مايقرب من ٦٩٥٠٠٠ الف هكتار مما يؤدي بالتالي الي انخفاض الانتاج الزراعي بنسبه كبيره جدا .

سوف يعاني العراق أيضاً من انخفاض كبير في انتاج الطاقه الكهرومائية , بسبب تأثر المحطات الكهرومائية الموجوده علي نهر دجلة , كما ان انخفاض معدلات تصريف من مياه نهر دجلة , سوف تؤثر علي الثروه السمكية , وبالتالي تدهور في الحياه الاقتصادية للصيادين , كما سيعاني السكان المتواجدون علي حوض نهر دجلة , من قلة امدادات المياه الصالحه للشرب وامكانية ارتفاع نسب الأمراض والاصابات نتيجة رداءه نوعيه المياه القادمة الي البلاد .

كما سوف يؤثر سد اليسو التركي على تحويل ما يقرب من ٣ ملايين دونم من الأراضي الزراعيه الواقعة في وسط وجنوب العراق إلى أراضي جرداء. فقد أوضح أحد الخبراء العراقيين من المتخصصين في مجال المياه والأراضي في وزارة الزراعة، أن تلك المساحة تعادل سبع مساحة الأراضي الزراعيه البالغة ٢١ مليون دونم تقريبا ، وان الأمر سوف يكون وضعاً صعباً للغاية في تأمين المياه اللازمة لإرواء المساحات الزراعيه ، وكذلك توفير المياه الضرورية لأغراض الشرب وتنمية الثروة السمكية وغيرها. كل هذه الأمور سوف تدفع بالعراق إلى أن يعيد النظر في جميع مشاريعه المائيه الخاصه بالاستصلاح والارواء، فضلاً عن تلك التي يخطط لبنائها في المستقبل.

إن الوضع المائي في العراق سوف يتجه نحو الفقر المائي، وستتفاقم تلك الأزمة بسبب سيادة وتحكم دول الجوار في الحصص المائيه، وسوء الإدارة المائيه داخلياً ، بجانب عدم وجود سدود كبيرة وتقدم عمر بعض السدود مثل (دوكان ودرينديخان) واستمرار التطرف في المنطقه .

تبرز آثار هذا المشروع الخطير في تهجير عدد كبير من السكان خصوصاً الأكراد الساكنين في منطقة جنوب شرقي الأناضول في تركيا، وإغراق المئات من المواقع الأثرية المهمة بالمياه. فضلاً عن تعرض مياه النهر لخطر التلوث الناجم عن كثرة استخدام المزارعين الأتراك للمبيدات والأسمدة الكيماوية .

كما سوف تباشر تركيا ببناء مشروع مائي آخر أكثر خطورة وتأثيراً منه يعرف باسم مشروع (اليسو -جزرة). وتكمن خطورته في تحويل جميع المياه المخزونه من نهر دجلة إلى تركيا قبل دخولها الأراضي العراقيه الواقعة قرب الحدود الدولية المشتركة .

لذلك يتوجب على الحكومة العراقية القيام بالتحرك العاجل لمواجهة هذه العواقب المحتملة , وإلا فان الكارثة ستقع عندما يأتي موعد إمتلاء خزان السد كما حدث في عام ١٩٩٠ عندما قام الأتراك بقطع مياه الفرات مدة (٣٠) يوماً تمهيداً لإملاء خزان أتاتورك العملاق، فتأثر كل من العراق وسوريا بهذا العمل غير المشروع وأصيب القطاع الإقتصادي الرئيسي بأضرارٍ فادحة خصيصاً مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية، ، التي توقف بعضها عن العمل جراء إنخفاض مستوى مياه النهر .

### بناء السدود وتأثيره علي دولة سوريا :

#### سد اتاتورك وتأثيره علي سوريا :

يقع سد اتاتورك علي نهر الفرات في بوزوفا , جنوب شرق تركيا تم تشييده لتوفير المياه للري وتوليد الطاقة ، وهو أحد أكبر السدود في البلاد ويحتل المرتبة السادسة بين أكبر سدود الأرض والصخور في العالم كان يسمى سابقاً سد كارابابا ، وقد أعيدت تسميته تكريماً لمصطفى أتاتورك ، أول رئيس لجمهورية تركيا الذي تولى الحكم عام ١٩٨٣ , كما تم تشغيل أول وحدتين للطاقة في عام ١٩٩٢ وبدأت عملياتها بالكامل في ديسمبر ١٩٩٣ .

ساهم سد أتاتورك وحده بأكثر من ١٥٠ مليار ليرة تركية في الاقتصاد التركي على مدار ٢٦ عامًا ، وفقاً لبيانات عام ٢٠١٩ ، بينما حقق سد كاراكايا ٩٣,٨ مليار ليرة تركية للاقتصاد منذ افتتاحه .ساهم سد كيبيان ، ثالث أكبر محطة للطاقة الكهرومائية ، بمبلغ ١٥٧,٣ مليار ليرة تركية في أكثر من ٤٥ عاماً .

اما عن أهمية السد كجزء من خطة جاب المستدامة والمتكاملة يعد سد اتاتورك جزءاً من مشروع جنوب الأناضول وهو مخطط كبير متعدد القطاعات ومتكامل , وهو أكبر السدود البالغ عددها ٢٢ سداً ، و ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية, وشبكة قنوات الري التي يتم بناؤها في احواض الفرات ودجله واعالي بلاد ما بين النهرين .

وعند اكتمال انشاء السد ، من المتوقع أن يوفر المشروع المياه لحوالي ١,٨ مليون هكتار من الأراضي وأيضاً توليد حوالي ٧٤٧٦ ميغاوات من الطاقة تبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة لمشروع جاب ٣٢ مليار دولار , كما تبلغ المساحة الإجمالية لنظام الري حوالي ٧٥٠٠٠ كيلو مترمربع , وتتكون من ٤٦٪ من الأراضي الزراعية شبه القاحلة ، و ٢٠,٥٪ من أراضي الغابات ، و ٣٣,٣٪ من المراعي .

ينشأ نهر الفرات في مرتفعات شرق تركيا ، وهو أطول نهر في جنوب غرب اسيا , يبلغ حجم النهر ٢٨٠٠ كم ٣٥,٩ مليار متر مكعب في السنة , يتدفق عبر سوريا والعراق , لذلك شكل استياءً سياسياً قوياً من العراق وسوريا ودول مشاطئة أخرى لأنه يقلل بشكل كبير من تدفق نهر الفرات , لذلك بدأت الدول الثلاثة محادثات ليجاد حل لقضيه تقاسم المياه .

كما سيؤثر سد اتاتورك علي سوريا وسيعمل على توسيع ظاهرة التصحر , كما سيزيد في الوقت نفسه من ظاهره انتشار الكثبان الرملية التي سوف تزحف نحو مناطق أخرى في جنوب البلاد , بفعل التغير الذي يحدث في المناخ بسبب تكرار حدوث العواصف الرملية , وايضا تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض إنتاجها في المناطق القريبة من الأراضي الزراعية .

ستنعكس تداعيات إقامة المشروع التركي على المنشآت الاقتصادية في البلاد خصوصاً الزراعية منها، بسبب عدم قدرة الجهات الحكومية المختصة على تنفيذ خططها الزراعية الطموحة، وتجهيزها بما تحتاجه من مياه مما سيؤدي إلى خسارة ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية التي ستكون محرومة من الارواء .

وسيؤثر ايضا النقص المتوقع في معدلات تصريف مياه النهر الواردة إلى سوريا على عمل وديمومة المنشآت الهيدروليكية المقامة على حوض النهر، مما قد يؤدي الي توقفها وشلها بصورة كاملة أو شبه كاملة , كما أن انخفاض معدلات تصريف مياه النهر قد يؤثر علي التنمية في الثروة السمكية في البلاد ، و سيؤدي ايضا إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للصيادين الذين يعتمدون علي تلك المهنة .

بعد توضيح آثار بناء السدود تتلخص أهدافها في بعض النقاط الآتية:

- السعي منذ ستينيات القرن المنصرم في بناء السدود العملاقة علي النهرين (دجلة – الفرات) من أجل القيام بدور اقليمي أكبر في منطقه الشرق الأوسط .
- تحجيم دور كل من سوريا والعراق كدولتين منافستين اقليمياً عبر استخدام ورقة المياه لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية خاصة انهما تعانيان عجزاً مائياً .
- ترويج ونشر فكرة المقايضة وهي استبدال المياه بالنفط العراقي والغاز السوري أو الحصول على أسعار أفضل وأقل بكثير عند الشراء تقل عن الأسعار العالمية لبرميل النفط أو سعر الغنز كونها تفتقد إلى الموارد الطبيعية من النفط والغاز .
- التخطيط البعيد المدى لاستثمار طلبات سوريا والعراق المائية، والتي تزيد حصصهما المائية المقررة، كما أنه ليس في العراق احواض مائية بديلة مثل سوريا، مما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ مشاريع التنمية المستقبلية للبلدين , ومن ثم تحجيم دورهما وابتزاز مواقفهما من الناحية السياسية اقليمياً مقابل تلبية جزء من حاجتهما المائية .
- توسيع دائرة الأمن القومي التركي ليشمل دول أخرى مثل ( اليونان- قبرص – اسرائيل – الأردن – فلسطين – دول الخليج العربي اضافة الي سوريا والعراق) وذلك باقتراح عدد من المشاريع المائية لتزويد تلك الدول بالمياه بيع المياه بالوسائل المختلفة لسد عجزها المائي .

### توصيات

- السعي إلى عقد اتفاق مباشر مع الحكومة التركية، ينص على تعهد الأتراك بعدم القيام بملء خزان السد مع بدء الموسم الزراعي في العراق، تجنباً للأثار التي قد تحصل في المستقبل، خصوصاً وأن معدلات سقوط الأمطار بدأت تشهد في السنوات الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً، إلى جانب تزايد موجات الجفاف التي أخذت حدها تزداد هي الأخرى.
- ضرورة التنسيق مع الجانبين التركي والسوري حول تبني موقف موحد إزاء بناء السد التركي، وتشكيل وفد مشترك من كلا الجانبين، مهمته شرح أبعاد وتأثيرات إقامة هذا المشروع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بهدف التأثير على تركيا، واتخاذ موقف أوروبي موحد ضدها من أجل مراعاة الحقوق المائية لكل من العراق وسوريا.
- حث مجلس جامعة الدول العربية على اتخاذ موقف عربي وموحد تجاه المشاريع المائية التركية. والسعي إلى إعداد دراسة مفصلة عن الآثار السلبية الخطيرة التي سوف تخلفها مشاريع الكاب التركي على كل من العراق وسوريا ، وإعادة النظر بالسياسة المائية الخاطئة في العراق ، ويتطلب القيام بإيجاد خطط وبدائل لتلافي النقص في كمية المياه الواردة إليه ومعالجة نسبة الملوحة في مياهه .
- إعداد مفاوضات مؤهلين علمياً وعملياً في ملف المياه الدولية المشتركة . ويمكن الاستفادة من التكنوقراط الموجودين في وزارات التعليم العالي والبحث العلمي ، والموارد المائية.
- إنشاء هيئه لإدارة المياه في العراق ، لمعالجة حالات الجفاف التي مر بها ، او نقص كمية المياه الواردة إليه ، استثمار المياه الجوفية ، من خلال حفر الآبار الارتوازية و سد النقص في المياه ، واستخدام الطرق الحديثة بالري والزراعة . ومنع التصحر للأراضي وتثبيتها بغطاء نباتي من خلال زراعة الأشجار والغابات على عيون تلك الآبار .
- اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي وتطويره بعد ما عانى من الإهمال، وتشجيع أصحاب الأراضي الزراعية بالعمل باستخدام الأسلوب المتطور من تبطين الأنهر الفرعية والسواقي بمادة الاسمنت.